موجز مكتبتنسيق الكومسيك حول التعاون المالي

مكتب تنسيق الكومسيك
مايو 2024

موجز حول التعاون المالي

I. مقدمة

إن التعاون المالي ضروري لتعزيز تدفق رؤوس الأموال، وتعزيز المعرفة المالية، والسيطرة على المخاطر المالية، والإشراف على الكيانات المالية، وتنويع عروض المنتجات، وتوسيع الأسواق المالية وتعزيزها. وبالتالي، فإن التعاون المالي الإقليمي أو العالمي ضروري لضمان استقرار النظام المالي الدولي، وبالتالي يمكن أن يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي على نطاق عالمي. ومع ذلك، أثرت التطورات في السنوات الأخيرة على القطاع المالي كما هو الحال في كل قطاع.

في خضم وابل من الصدمات خلال السنوات الأربع الماضية، أثبت الاقتصاد العالمي مرونته بشكل مدهش. ففي أعقاب الجائحة، شهد الاقتصاد العالمي فترة شديدة التقلب، مع حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد، وحرب أدت إلى أزمة طاقة وغذاء عالمية، وتشديد السياسة النقدية المتزامنة عالمياً في أعقاب ارتفاع كبير في التضخم. وعلى الرغم من العديد من التوقعات الكئيبة، نجح الاقتصاد العالمي في تجنب الركود، وأثبت النظام المصرفي مرونته إلى حد كبير، ولم تعانِ اقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسية من توقف مفاجئ. وعلاوة على ذلك، لم يؤد ارتفاع التضخم إلى حدوث ارتفاعات غير منضبطة في الأسعار والأجور. بل على العكس من ذلك، بدأ التضخم العالمي بالانخفاض بنفس السرعة التي ارتفع بها.[1]

هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن التوقعات العالمية بدأت في التحسن، على الرغم من أن النمو ما يزال متواضعاً. ما يزال تأثير تشديد الشروط النقدية مستمراً، خاصة في أسواق الإسكان والائتمان، لكن النشاط العالمي أثبت مرونة نسبية، والتضخم ينخفض بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في البداية، وثقة القطاع الخاص تتحسن الآن. تنحسر اختلالات العرض والطلب في أسواق العمل، مع بقاء البطالة عند أدنى مستوياتها القياسية أو قريبة منها، وبدأت الدخول الحقيقية في الارتفاع مع اعتدال التضخم، وتحول نمو التجارة إلى نمو إيجابي. وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.1% في عام 2024، دون تغيير عن عام 2023، قبل أن يرتفع إلى 3.2% في عام 2025 بفضل نمو أقوى للدخل الحقيقي وانخفاض أسعار الفائدة. وبحلول نهاية عام 2025، من المتوقع أن يعود التضخم إلى مستواه المستهدف في معظم الاقتصادات الرئيسية.[2]

من النادر أن تخفض البلدان معدلات التضخم دون التسبب في حدوث انكماش، ولكن "الهبوط الناعم" يبدو هذه المرة، ممكناً بشكل متزايد. على الرغم من هذه التطورات المرحب بها، ما تزال هناك العديد من التحديات، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة. جاء معظم التقدم المحرز بشأن التضخم من انخفاض أسعار الطاقة وتضخم السلع إلى أقل من متوسطه التاريخي، ومع ذلك، ما يزال تضخم الخدمات مرتفعاً، ويمكن أن يعرقل مسار خفض التضخم. لذلك، يظل خفض التضخم إلى المستوى المستهدف هو الأولوية.[3]

II. التمويل الإسلامي

تواصل صناعة التمويل الإسلامي العالمية مسار نموها. تتوقع مؤسسة S&P للتصنيفات الائتمانية العالمية نمواً بنسبة 10% تقريباً في جميع القطاعات في (2023-2024)، بعد نمو مماثل في عام 2022. وفي الوقت نفسه، استمر إصدار الصكوك في دفع توسع الصناعة، على الرغم من تباطؤ حجم الإصدار الإجمالي. وفقاً لمؤسسة S&P، في الوقت الذي يتوقع فيه أن تنخفض أحجام الإصدارات عموماً في عام 2023، ما يزال تجاوز الإصدارات الجديدة للصكوك المستحقة متوقعاً، مما يؤدي إلى مساهمةٍ إيجابيةٍ أخرى من سوق الصكوك في نمو الصناعة في عام 2023. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر قطاع الصناديق الإسلامية وقطاع التأمينات الإسلامية في التوسع.[4]

1 صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، أبريل 2024
2 التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مايو 2024
3 تقرير مجموعة البنك الدولي الرئيسي، التوقعات الاقتصادية العالمية، يناير 2024
4 توقعات S&P العالمية للتمويل الإسلامي، 2023-2024.

أثناء إعداد هذا التقرير، لم يتم نشر التقارير السنوية لمؤسسات مثل السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB التي تم استخدامها للحصول على بيانات عن قطاع التمويل الإسلامي. وبالتالي، يتضمن هذا القسم بيانات من عام 2023. سيتم تحديث هذه الوثيقة بأحدث البيانات قبل دورة الكومسيك الأربعين.

في ظل الظروف المالية العالمية التي ما تزال صعبة، أظهرت صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية (IFSI) في عام 2022 سلامةً ومرونةً وسجلت أيضًا تطورًا هيكليًا. ومع ذلك، فإن ديناميكيات التعافي الاقتصادي والاستقرار المالي تقدم اختباراً للمرونة استناداً إلى الخصائص الهيكلية والسياسية والاقتصادية والمالية لمختلف المناطق التي يطبق فيها التمويل الإسلامي. وفيما يتعلق بحجم القطاع المالي الإسلامي، ارتفع إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي من 3,06 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 3,25 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، مما يمثل نموًا أبطأ بمعدل نمو سنوي قدره 6.2% / [2021: 3.06 تريليون دولار أمريكي بنمو 13%].

الجدول 1: تحليل صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع والمنطقة، مليار دولار أمريكي

المنطقة	الأصول المصرفية الإسلامية	الصكوك المستحقة	أصول الصناديق الإسلامية	مساهمات التأمين الإسلامي	الإجمالي	الحصة (%)
مجلس التعاون الخليجي GCC	1342,9	356,6	24,1	16,7	1740,4	53,6
جنوب شرق آسيا (SEA)	307,2	411,4	32,8	6,0	757,4	23,3
الشرق الأوسط وجنوب آسيا (MESA)	478,3	57,8	62,9	5,9	604,9	18,6
أفريقيا	49,6	2,9	1,9	0,8	55,2	1,7
دول أخرى	71,2	1,0	14,9	0,6	87,7	2,7
الإجمالي	2249,2	829,7	136,6	30,0	3245,5	100,0
الحصة (%)	69,3	25,6	4,2	0,9	100,0	

المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023

وبشأن تركيز الخدمات المالية الإسلامية تبعاً للمناطق، نجد أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر (53,6%)،1,730.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022. تأتي دول مجلس التعاون الخليجي بعد جنوب شرق آسيا، وهي واحدة من المناطق المحتملة من حيث نمو سوق التمويل الإسلامي، حيث سجلت بلدان إقليمية مثل ماليزيا وإندونيسيا 757.4 مليار دولار أمريكي من إجمالي الأصول وحصة 23.3% في قطاع التمويل الإسلامي العالمي في عام 2022. شهدت الحصة السوقية لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا (MESA)، التي انخفضت بشكل ملحوظ من 20.3% في عام 2020 إلى 17.4% في عام 2021، انتعاشًا من خلال رفع حصتها إلى 18.6% في عام 2022. من ناحية أخرى، كان أداء أفريقيا، التي استحوذت على 2.1 في المئة من الصناعة العالمية في عام 2021، أقل من أدائها في عام 2022، وانخفضت حصتها إلى 1.7 في المئة من 2.1 في المئة بحجم أصول قدره 55.2 مليون دولار أمريكي.

الشكل 1: التوزيع الإقليمي لأصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية (%) (2020-2022)

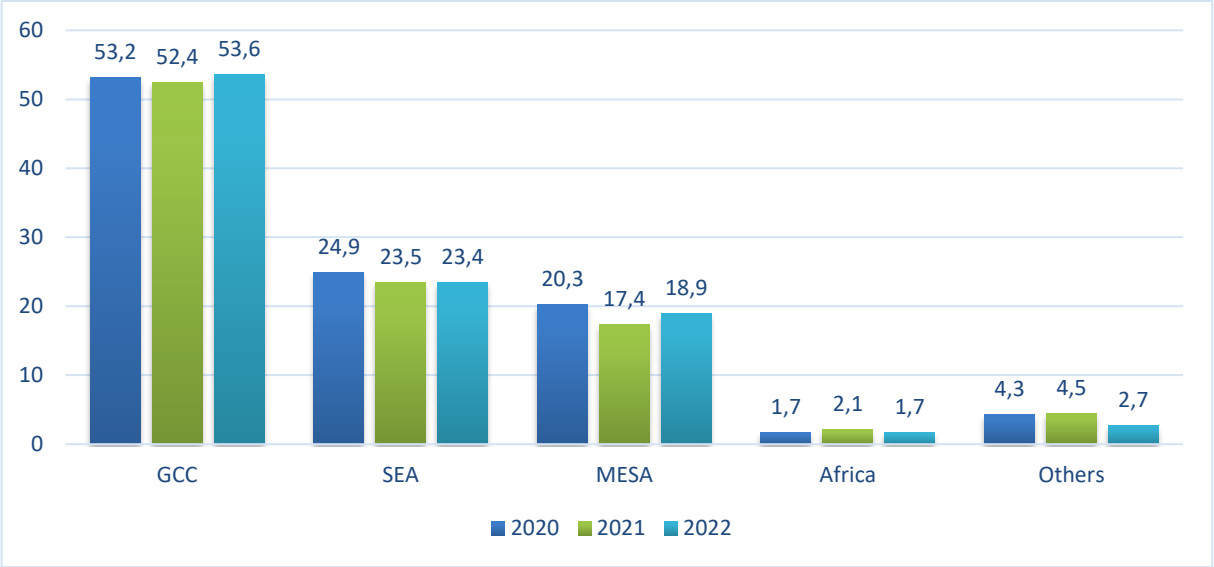

المصدر: تم تجميع تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعامي 2023 و 2022 و 2021

الشكل 2: الأداء السنوي لقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية (2020-2022)

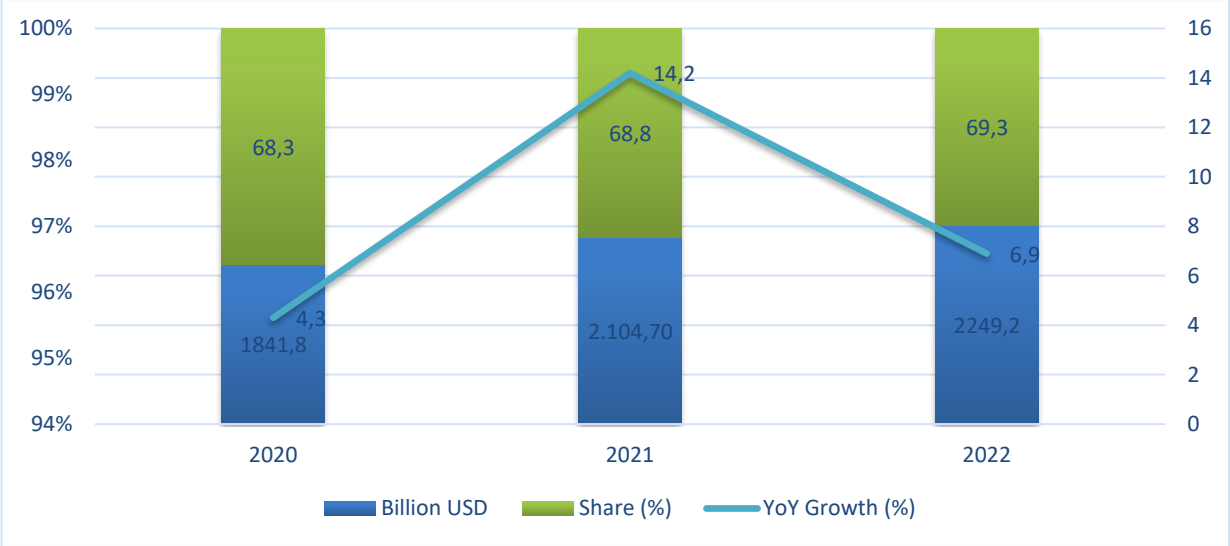

المصدر: تم تجميع تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعامي 2023 و 2022 و 2021

تتكون صناعة التمويل الإسلامي من ثلاثة قطاعات رئيسة هي البنوك وأسواق رأس المال والتأمين الإسلامي. ويعتبر قطاع الصيرفة الإسلامية هو العنصر المهيمن في صناعة التمويل الإسلامي. احتفظ قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية بهيمنته من حيث حجم الأصول البالغ 2.25 تريليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2022 (2021: 2.10 تريليون دولار أمريكي) وهو ما يمثل 69.3% من قيمة أصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية (2021: 68.7%). في عام 2022، سجل القطاع نموًا بنسبة 6.9% على أساس سنوي في الأصول.

وسجل قطاع سوق رأس المال الإسلامي ICM بشكل عام، والذي يتكون من الصكوك والصناديق الإسلامية والأسهم الإسلامية، معدل نمو أبطأ بخانة واحدة للمرة الأولى منذ خمس سنوات.

وتمثل قيمة ICM البالغة 966.3 مليار دولار أمريكي (2021: 910.9 مليار دولار أمريكي) حصة 29.8% من أصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية اعتبارًا من نهاية عام 2022 (2021: 30.5 مليار دولار أمريكي).

احتفظ قطاع الصكوك الفرعي بهيمنته ضمن قطاع سوق رأس المال الإسلامي ICM مسجلاً نموًا بنسبة 7.0% على أساس سنوي في عام 2022 (12.5%: 2021)، في حين نمت الصناديق الإسلامية بشكل هامشي بنسبة 1.0% على أساس سنوي خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، سجل قطاع التأمين الإسلامي نموًا بنسبة 16.1% على أساس سنوي ليصل إلى 30.0 مليار دولار أمريكي (2022: 25.8 مليار دولار أمريكي) اعتبارًا من نهاية عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، فإن حصة هذا القطاع من أصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية ما تزال تبلغ 0.9%.

الشكل 3: إصدارات الصكوك العالمية (2010-2022، مليار دولار أمريكي)

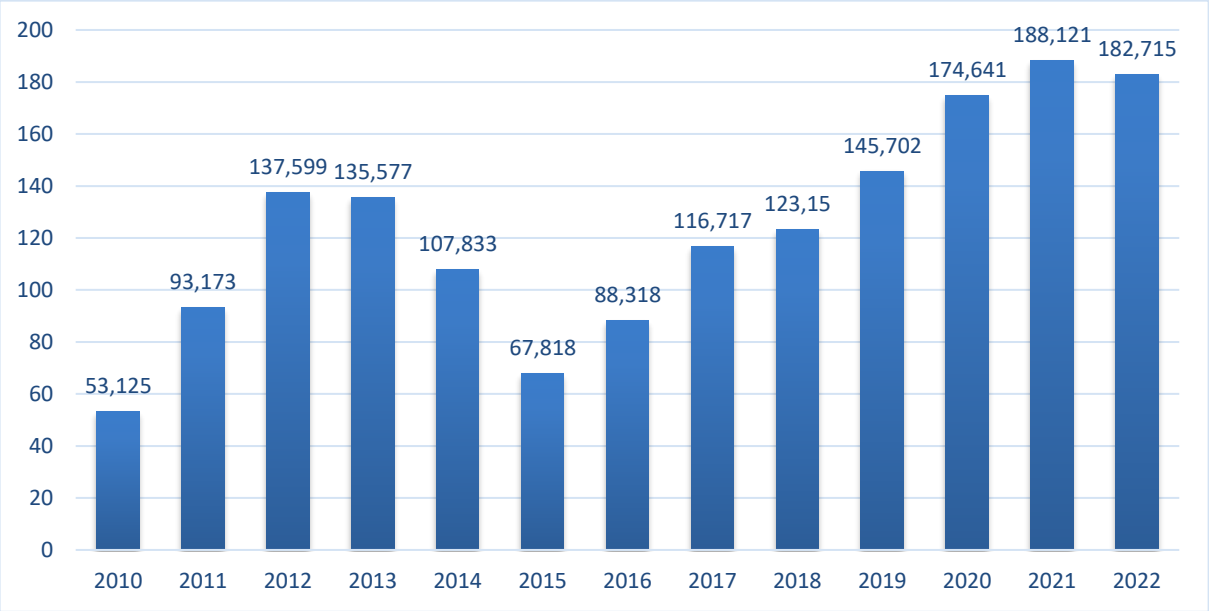

المصدر: تقرير صكوك السوق المالي الإسلامي الدولي لعام 2023

وبلغ إجمالي الإصدارات العالمية 182.715 مليار دولار أمريكي، مما يؤكد المكانة الرائدة للصكوك كأداة تمويل رئيسية. وأظهرت إصدارات الصكوك العالمية انخفاضاً طفيفاً بنحو سلبي 2.96% سنوياً أو 188.121 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بـ 182.715 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويعود حجم الإصدارات خلال عام 2022 بشكل أساسي إلى إصدارات الصكوك السيادية من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا وبعض السلطات الأخرى، وبينما تواصل ماليزيا السيطرة على سوق الصكوك بشكل عام، حافظت الإصدارات في المملكة العربية السعودية وإندونيسيا على اتجاهها التصاعدي وزادت بحجم جيد.

الشكل 4: اتجاه مساهمات التأمين الإسلامي عالمياً (مليار دولار) (2014-2022)

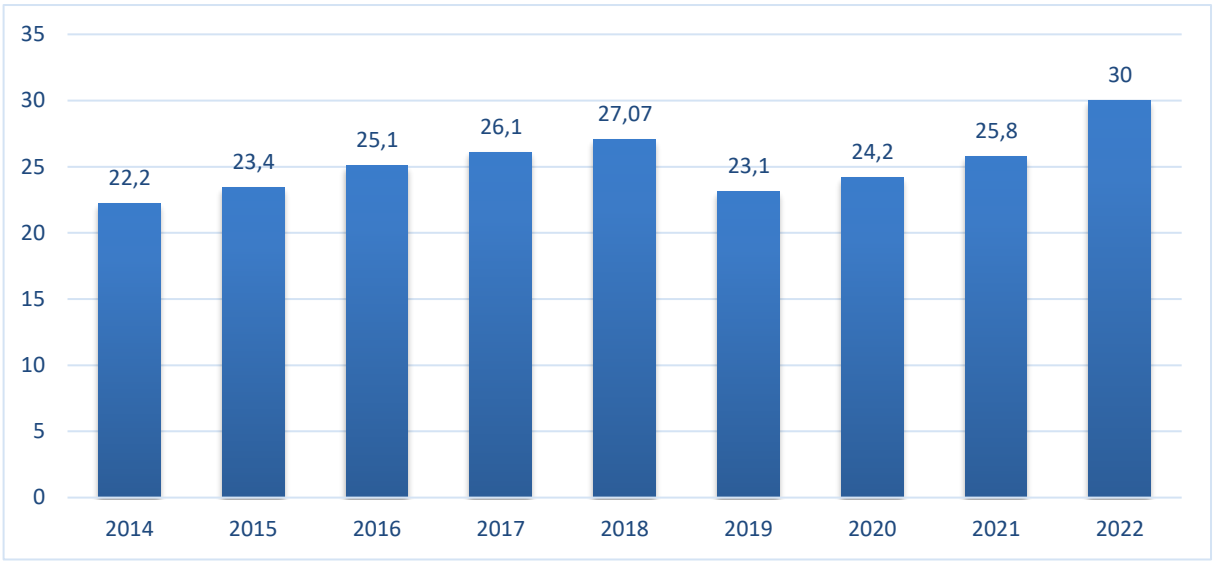

المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023

سجلت صناعة التأمين الإسلامي العالمية نمواً في المساهمات على أساس سنوي بنسبة 16.1% في عام 2022، لتصل إلى 30 مليار دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز بكثير النمو السنوي البالغ 5.4% الذي تم تحقيقه في عام 2021. نمت الصناعة على مدى 12 عامًا الماضية (2011-2022)، بمعدل نمو مركب متوسط قدره 6.4%. والأسواق السبعة الأولى، التي ولدت ما يقرب من 95% من المساهمات العالمية، هي المملكة العربية السعودية، وإيران، والسودان، وبروناي، وماليزيا، وإندونيسيا.

الشكل 5: الأصول الخاضعة للإدارة وعدد الصناديق الإسلامية (مليار دولار أمريكي)

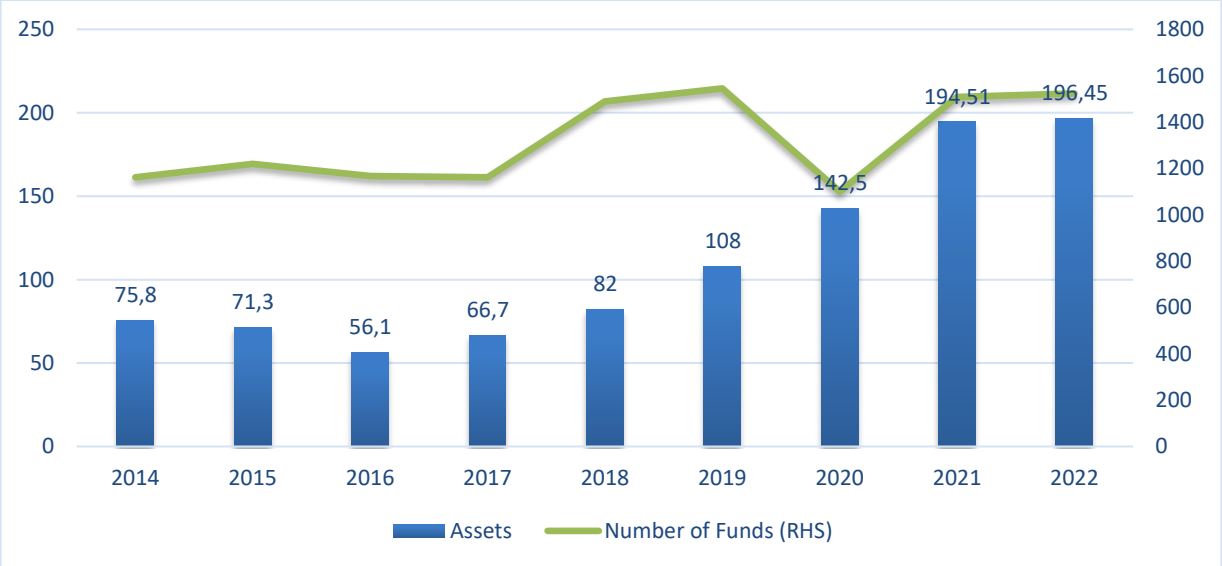

المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023

III. جهود التعاون في إطار الكومسيك: استراتيجية الكومسيك والتعاون المالي

تعود فكرة تعزيز التعاون المالي في إطار الكومسيك إلى اجتماعاتها الأولى. ولقد تم تكثيف جهود التعاون في هذا المجال وتعميقها في السنوات الأخيرة. وقد حددت استراتيجية الكومسيك مجال التمويل كأحد مجالات التعاون للكومسيك. وتم تحديد تعميق وتوسيع التعاون المالي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتباره هدفاً هاماً من أهداف الاستراتيجية. في هذا الإطار، وكما تقرر

في الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك، تناول فريق عمل التعاون المالي للكومسيك في اجتماعه الحادي والعشرين موضوع "التحول الرقمي لأنظمة الدفع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وسيتناول نفس الموضوع في اجتماعه الثاني والعشرين.

a. "التحول الرقمي لأنظمة الدفع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(الاجتماع الحادي والعشرون لمجموعة عمل التعاون المالي)

انعقد الاجتماع الحادي والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي FCWG في 30 أبريل 2024، بشكل افتراضي فقط، تحت شعار "التحول الرقمي لأنظمة الدفع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". تم تقديم المسودة الأولى لنسخة التقرير مع دراسة حالة قطرية إلى الاجتماع الواحد والعشرين لمجموعة عمل التعاون المالي FCWG. سيتم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع الثالث والعشرين لمجموعة العمل المقرر عقده في (16-17) سبتمبر 2024.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم تحليل لأنظمة الدفع في مختلف الولايات القضائية وتوضيحها، مع التركيز بشكل خاص على المبادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والحاجة إلى الرقمنة في أنظمة الدفع، والتقنيات الناشئة في أنظمة الدفع الرقمية، والمكونات الرئيسية، والأطراف المشاركة في التحول الرقمي، وتحديات أنظمة الدفع الرقمية وآفاقها في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

واستنادا إلى تحليل إطار العمل، ستقدم الدراسة أيضاً توصيات ملموسة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما بالنظر إلى الدروس المستفادة من الممارسات الجيدة التي سيتم تحليلها، ودراسات الحالة التي ستجرى في إطار هذا الدراسة والمبادئ التوجيهية لتحقيق هذه التوصيات. وستُعرض نتائج هذه الدراسة والتوصية المحتملة في مجال السياسة العامة للنظر فيها.

إن جميع التقارير المقدمة إلى الاجتماعات والعروض التقديمية التي تم تقديمها خلال الاجتماعات متاحة على صفحة الويب الخاصة بالكومسيك (.(www.comcec.org

b. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. يجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع CPF، التعاون بين الدول الأعضاء، ويجب تصميمها وفقا للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قطاع التمويل. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة المُشكلة من قبل الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل التعاون المالي.

في عام 2024، تقوم جمهورية نيجيريا الاتحادية بتنفيذ مشروع "التدريب على التمويل الرقمي وأنظمة الدفع من أجل تعزيز سلسلة القيمة للشركات الصغيرة والمتوسطة". يهدف المشروع إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على زيادة كفاءتها وإنتاجيتها، والوصول إلى أسواق جديدة، وخفض التكاليف من خلال تشجيعها على اعتماد أنظمة الدفع الرقمية. كما سيتم تنظيم دورة تدريبية بعنوان "تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التقنيات المالية المتقدمة" وورشة عمل حول "إتقان المدفوعات الرقمية: التعلم العملي للشركات الصغيرة والمتوسطة" في إطار المشروع.

c. جهود أخرى جارية في إطار الكومسيك:

منتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بدأ التعاون بين البورصات في عام 2005 تماشيا مع القرار الذي اتخذته الدورة العشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى 17 اجتماعا حتى الآن. سيُعقد الاجتماع الثامن عشر للمنتدى في سبتمبر - أكتوبر 2024. وإلى جانب الجهود المبذولة لزيادة التعاون بين البورصات، حقق المنتدى بعض المشاريع الهامة مثل صندوق مؤشر الشريعة الإسلامية 50 التابع للكومسيك، OIC/COMCEC 50 Shaiah. وفي هذا السياق، أصبح المنتج المالي المهم "صندوق

الاستثمار الشرعي الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي/كومسيك 50" القائم على المؤشر متاحاً للمستثمرين الدوليين في أغسطس 2022. والحاجة لزيادة حجم الصندوق ومواصلة توجيه انتباه المستثمرين إليه ما تزال قائمة.

ضمن هذا النطاق, دعت دورة الكومسيك التاسعة والثلاثون البلدان الأعضاء إلى دعم الترويج لصندوق الشريعة الدولي (S&P OIC/COMCEC) الذي يتضمن أسهماً من مؤشر الشريعة 50 للكومسيك (OIC COMCEC 50 Shariah Index) الذي تطور بتنسيق بين منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي للمستثمرين والمجتمعات المالية في بلدانهم.

كما يعمل المنتدى على مبادرة بورصة الذهب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في هذا الصدد، طلبت دورة الكومسيك التاسعة والثلاثون من الأمانة العامة لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي استكمال التحضيرات الفنية لمشروع تبادل الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي، على أساس نموذج سلسلة الكتل (block-chain)، بالتعاون مع البنوك المركزية للبلدان الأعضاء المهتمة.

المعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على www.oicexchanges.org

منتدى تنظيم سوق رأس المال التابع للكومسيك: لقد انطلق منتدى الكومسيك لتنظيم سوق رأس المال في عام 2011 تماشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى 20 جلسة حتى الآن. سيتم عقد الاجتماع الثالث عشر للمنتدى في (سبتمبر-أوكتوبر) 2024.

وبالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك الوزارية، طلبت دورة الكومسيك التاسعة والثلاثون من أمانة الكومسيك لمنتدى منظمي أسواق رأس المال للكومسيك، الإسراع في التحضيرات القانونية والإدارية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء منصة الكومسيك الإلكترونية العقارية، ودعت البلدان الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، إلى تحديد هيئاتها المخولة وإخطار أمانة المنتدى من أجل تعزيز التنسيق.

وفي هذا الصدد، أطلق المنتدى منصة البيانات عبر الإنترنت GEFAS للأدوات المالية القائمة على العقارات والتي تم تطويرها حديثاً في عام 2022. تهدف هذه المنصة إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في أسواق رأس المال من خلال تزويد المستثمرين بوصول أسهل إلى المعلومات عبر الإنترنت فيما يتعلق بالمنتجات الاستثمارية القائمة على العقارات.

حتى الآن، ونظراً للاهتمام الذي أبداه العديد من أعضاء المنتدى بالمنصة، فقد تم دمج روابط أسواق الأوراق المالية في بنغلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران والكويت ولبنان وماليزيا والمالديف والمغرب وباكستان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية في منصة نظام معلومات الأدوات المالية القائم على العقارات وتطويره GEFAS.

التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.comceccmr.org)

منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك: قررت البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء، مواصلة أنشطتها باعتبارها "منتدى البنوك المركزية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك". وأُحيطت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك علمًا بالبيان الصادر عن الاجتماع المذكور كذلك القرار بشأن إنشاء "منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك". وفي هذا الإطار، سيُعقد الاجتماع السادس للمنتدى في (سبتمبر-أكتوبر) 2024.

التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.comceccentralbanks.org)